

مرسوم سلطانى

رقم ٢٠٠٠ / ٣٨

بإصدار قانون العلامات والبيانات والأسرار التجارية

والحماية من المنافسة غير المشروعة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان .

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،

وعلى قانون العلامات والبيانات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٦٨ وتعديلاته ،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : يعمل بأحكام قانون العلامات والبيانات والأسرار التجارية والحماية من المنافسة غير

المشروعة المرافق .

مادة (٢) : يصدر وزير التجارة والصناعة اللوائح والقرارات الالازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة (٣) : يلغى المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٦٨ المشار إليه .

مادة (٤) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صدر في : ١٧ من صفر سنة ١٤٢١ هـ

الموافق : ٢١ من مايو سنة ٢٠٠٠ م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٦٧٢)
الصادرة في ٣/٦/٢٠٠٠ م

قانون العلامات والبيانات والأسرار التجارية

والحماية من المنافسة غير المشروعة

الباب الأول

العلامات التجارية وإجراءات تسجيلها

الفصل الأول

العلامات التجارية وتسجيلها

مادة (١) : العلامة التجارية هي كل ما أخذ شكلاً مميزاً ، قابلاً للإدراك بالنظر من كلمات أو إيماءات أو أسماء شخصية أو حروف أو أرقام أو رسوم أو رموز أو عناوين أو اختام أو نقوش أو مجموعاتألوان أو عناصر تصويرية أو آية علامة أخرى أو مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد استخدامها في تمييز بضائع أو منتجات أو خدمات للدلالة على أنها تخص صاحب العلامة بسبب صنعها أو اختيارها أو الاتجار بها أو عرضها للبيع .
مادة (٢) : لا تعتبر علامة تجارية ، ولا يجوز أن يسجل بها الوصف ما يأتي :

١ - العلامات الخالية من آية صفة مميزة ، أو العلامات المكونة من بيانات ليست إلا التسمية التي يطلقها العرف على البضائع والمنتجات أو الرسوم المألوفة والصور العادية للبضائع والمنتجات .

٢ - أي تعبير أو رسم أو علامة تخل بالأداب العامة أو تخالف النظام العام .

٣ - العلامات المطابقة لشعار شرفي أو علم أو شعار آخر أو اسم أو اسم مختصر أو الأحرف الأولى من اسم أو علامة رسمية أو دمغة معتمدة لأى دولة أو منظمة دولية حكومية أو أى منظمة أنشئت بموجب اتفاقية دولية أو إذا كانت تقليداً لذلك أو تضمنته كأحد عناصرها ، ما لم تصرح بذلك السلطات المختصة لتلك الدولة أو المنظمة .

٤ - العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية المحضة .

- ٥ - العلامات التي من شأنها أن تضليل الجمهور أو الأوساط التجارية ، لا سيما فيما يتعلق بالمنشأ الجغرافي للبضائع أو الخدمات ، أو التي تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى أو خصائصها ، وكذلك العلامات التي تحتوى على اسم تجاري وهمي .
- ٦ - اسم الغير أو لقبه أو صورته أو شعاره ، ما لم يوافق مقدماً على استعمالها .
- ٧ - إذا كانت العلامة مطابقة أو مشابهة إلى حد يثير اللبس أو بمتابة ترجمة لعلامة أو اسم تجاري معروف في سلطنة عمان بالنسبة إلى بضائع أو خدمات مطابقة أو مشابهة خاصة بمشروع آخر ، أو إذا كانت معروفة ومسجلة في سلطنة عمان فيما يتعلق ببضائع أو خدمات لا تكون مطابقة أو مشابهة لتلك التي يطلب تسجيل العلامة لأجلها ، شريطة أن يكون من شأن استعمال العلامة فيما يتعلق بتلك البضائع أو الخدمات ، في هذه الحالة الأخيرة ، أن يوحى بوجود رابطة بين تلك الخدمات ومالك العلامة المعروفة ، وأن يكون من شأن ذلك الاستعمال أن يلحق أضراراً بمصالح مالك العلامة المعروفة .
- ٨ - إذا كانت العلامة مطابقة لعلامة مالك آخر سبق تسجيلاً لها في السجل ، أو كان هناك طلب يتقدم على طلب تسجيل العلامة المعنية من حيث تاريخ الإيداع أو تاريخ الأولوية ، فيما يتعلق بالبضائع أو الخدمات ذاتها أو ببضائع أو خدمات وثيقة الصلة بها ، أو إذا كانت مشابهة إلى حد من شأنه أن يفضي إلى التخليل واللبس .
- مادة (٣) :** كل من يرغب في استعمال علامة لتمييز بضاعة من إنتاجه أو اختياره ، إذا كان يتاجر بها أو يعرضها للبيع أو ينوي ذلك بشأنها ، له أن يطلب تسجيلاً لها وفقاً لأحكام هذا القانون .
- مادة (٤) :** يعتبر من قام بتسجيل علامة تجارية مالكاً لها دون سواه ما لم تسجل بسوء نية ، ولا تجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل ، دون أن ترفع عليه دعوى بشأن صحتها .

الفصل الثاني

إجراءات التسجيل

مادة (٥) : يعد سجل في دائرة الوكالات والملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة يسمى سجل العلامات التجارية تدون فيه جميع العلامات وأسماء أصحابها وعناؤينهم واصفاف بضائعهم وما يطرأ على العلامات من تحويل أو نقل أو تنازل ، وللجمهور حق الاطلاع على هذا السجل وأخذ صورة مصدقة منه بعد دفع الرسوم المقررة وفقاً لما تقرر في اللائحة التنفيذية .

مادة (٦) : يكون رئيس الدائرة المشار إليها في المادة السابقة السلطات المخولة للمسجل وفقاً للنصوص الواردة فيما بعد .

مادة (٧) : يقدم طلب تسجيل العلامة إلى دائرة الوكالات والملكية الفكرية بالأوضاع والشروط وبعد سداد الرسوم التي تبينها اللائحة التنفيذية ، ويجب أن يتضمن الطلب شكل العلامة وقائمة بالبضائع أو الخدمات التي يطلب تسجيل العلامة لأجلها ، على أن تدرج في الصنف أو الأصناف واجبة التطبيق من التصنيف الدولي .
ويجوز أن يتضمن الطلب إعلاناً يطالب فيه بأولوية عن طلب سابق أودعه موعظ الطلب في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أو معاهد باريس ، ويكون له الأولوية في ذلك على غيره وفقاً للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٨) : إذا طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل العلامة ذاتها أو علامات متقاربة أو متشابهة عن بضائع أو خدمات مطابقة أو مشابهة وجب على المسجل وقف جميع الطلبات إلى أن يقدم تنازل مصدق عليه من المتنازعين لصالحة أحدهم أو يصدر لصالحه حكم نهائي من المحكمة التجارية .

مادة (٩) : يجوز للمسجل أن يفرض ما يراه لازماً من القيود والتعديلات لتحديد العلامة التجارية وتوضيحيها على وجه يمنع التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها أو إيداعها ، أو لأى سبب آخر يراه .

مادة (١٠) : إذا رفض المسجل العلامة التجارية ، أو علق التسجيل على قيود وتعديلات ، وجب عليه أن يخطر الطالب كتابة بأسباب قراره .

مادة (١١) : كل قرار يصدره المسجل برفض التسجيل أو تعليقه على شرط يجوز للطالب أن يطعن فيه أمام المحكمة التجارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار ، وللمحكمة أن تؤيد القرار أو تلغيه أو تعدله .

وإذا لم يطعن الطالب في القرار في الميعاد المقرر ولم يقم بتنفيذ ما فرضه المسجل من القيود في هذا الميعاد اعتباراً من طلبه .

مادة (١٢) : إذا قبل المسجل العلامة التجارية وجب عليه قبل تسجيلها أن يعلن عنها بأى وسيلة نشر تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ولكل ذى شأن خلال شهرين من تاريخ الإعلان أن يقدم للمسجل اعترافاً كتابياً على التسجيل ، وعلى المسجل إبلاغ طالب التسجيل بصورة من الاعتراف ، وعلى طالب التسجيل أن يقدم للمسجل خلال شهرين من تاريخ إبلاغه بذلك ردأ مكتوباً على هذا الاعتراف . فإذا لم يصل الرد في الميعاد المذكور اعتبار طالب التسجيل متنازاً عن طلبه .

مادة (١٣) : يفصل المسجل في الاعتراف بعد سماع الطرفين أو أحدهما إذا طلب ذلك . ويصدر المسجل قراراً بقبول التسجيل أو رفضه .

وفي الحالة الأولى يجوز أن يقرر ما يراه لازماً من القيود ، ولكل ذى شأن الطعن في القرار أمام المحكمة التجارية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخباره به وللمحكمة التجارية أن تؤيد القرار أو تلغيه أو تعدله ، ويجوز للمسجل رغم الاعتراف أن يصدر قراراً مسبباً بالاستمرار في تسجيل العلامة التجارية إذا رأى أن المعارضة في التسجيل لا تستند إلى أسباب جدية .

مادة (١٤) : إذا سجلت العلامة ، انسحب أثر التسجيل إلى تاريخ تقديم الطلب ويعطى المالك العلامة ، بمجرد إتمام تسجيلها ، شهادة تشتمل على البيانات الآتية :

١ - الرقم المترتب للعلامة .

٢ - تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل .

٣ - اسم مالك العلامة ولقبه ومحل إقامته وجنسيته .

٤ - صورة مطابقة للعلامة .

٥ - بيان البضائع أو المنتجات أو الخدمات المخصصة لها العلامة .

مادة (١٥) : يجوز لمالك علامة سبق تسجيلها أن يقدم طلباً إلى المسجل لإدخال أية إضافة أو تعديل على علامة لا تمس ذاتيتها مساساً جوهرياً ، ويصدر قرار المسجل في ذلك وفقاً للشروط والأوضاع الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية ، ويكون قابلاً للطعن بالطرق ذاتها .

الفصل الثالث

التجديد والشطب

مادة (١٦) : مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات ، ولصاحب الحق فيها أن يكفل استمرار الحماية لمدة مماثلة إذا قدم طلباً بالتجديد خلال السنة الأخيرة بالأوضاع والشروط التي تبيّنها اللائحة التنفيذية . وخلال الشهر التالي لانتهاء مدة الحماية يخطر المسجل صاحب العلامة كتابة بانتهاء مدة الحماية دون أن يقدم صاحب العلامة طلب تجديد قام المسجل من تلقاء نفسه بشطب العلامة من السجل .

مادة (١٧) : مع عدم الالتحام بالمادة (٤) ، يكون للمسجل ولكل ذي شأن حق طلب الحكم بشطب العلامات التي تكون قد سجلت بغير حق ويقوم المسجل بشطب التسجيل متى قدم له حكم نهائي بذلك من المحكمة التجارية .

وللمحكمة التجارية أن تقضى - بناء على طلب المسجل أو ذي شأن - بإضافة أي بيان للسجل أغفل تدوينه به ، أو بحذف أو تعديل أي بيان وارد بالسجل إذا كان قد دون فيه بغير حق أو كان غير مطابق للحقيقة .

مادة (١٨) : للمحكمة التجارية - بناء على طلب أى ذى شأن - أن تأمر بشطب التسجيل إذا ثبت

لديها أن العالمة لم تستعمل بصفة جدية خمس سنوات متتالية ، الا إذا قدم مالك

العالمة ما يسوغ له عدم استعمالها .

مادة (١٩) : يجب نشر تجديد التسجيل بالوسيلة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ومع مراعاة أحكام المادتين (٢٤ و ١٦) يكون للمسجل نشر بيان عن تسجيل أو شطب

العلامات أو أى تغيير فى أية بيانات لعالمة مسجلة .

مادة (٢٠) : إذا شطب تسجيل العالمة بسبب عدم التجديد فلا يجوز أن يعاد تسجيلاها لصالح

الغير عن ذات المنتجات أو الخدمات أو على خدمات أو منتجات مشابهة إلا بعد ثلاث

سنوات من تاريخ الشطب .

مادة (٢١) : لا يجوز نقل ملكية العالمة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها إلا مع المحل التجارى

أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العالمة فى تمييز منتجاته أو خدماته ما لم

يتتفق على خلاف ذلك .

وفي جميع الأحوال لا يكون نقل ملكية العالمة أو رهنها حجة على الغير إلا بعد

التأشير به فى سجل العلامات التجارية ، وإشهاره بالوسيلة التي تحددها اللائحة

التنفيذية .

مادة (٢٢) : يتضمن انتقال ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال العلامات المسجلة باسم

ناقل الملكية والتى يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق بال محل التجارى أو المشروع ، ما

لم يتفق على غير ذلك .

وإذا نقلت ملكية المحل التجارى أو المشروع دون نقل ملكية العالمة ذاتها جاز لناقل

الملكية الاستمرار فى صناعة ذات المنتجات أو تقديم ذات الخدمات التى سجلت

العالمة من أجلها أو الاتجار فيها ما لم يتفق على غير ذلك .

ولم يتفق على ذلك يقتضى ذلك إلغاء التسجيل .

الفصل الرابع

العقود والترخيص

مادة (٢٣) : مالك العلامة أن يرخص لأى شخص طبيعى أو معنوى باستعمالها عن كل أو بعض المنتجات أو الخدمات المسجلة عنها العلامة ويكون مالك العلامة الحق فى أن يرخص لأشخاص آخرين باستعمال ذات العلامة كما يكون له أن يستعملها بنفسه ما لم يتفق على غير ذلك . ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص عن المدة المقررة لحماية

العلامة .
ويكون للمستفيد من الترخيص الحقوق التى يخولها له تسجيل العلامة .
ولا يجوز للمستفيد من الترخيص التنازل عنه للغير أو منح تراخيص من الباطن ما لم يتتفق على خلاف ذلك .

مادة (٢٤) : يجب أن يتضمن عقد الترخيص ما يلى :
١ - تحديد نطاق المنطقة وفترة استخدام العلامة .
٢ - الشروط التي تستلزمها متطلبات الرقابة الفعالة لجودة المنتجات أو الخدمات .
٣ - الالتزامات المفروضة على المستفيد من الترخيص بالامتناع عن كافة الأعمال التي قد ينتج عنها الإساءة إلى العلامة التجارية .
ويجب أن يكون العقد مكتوباً ومصدقاً عليه حسب القواعد المتبعة .

مادة (٢٥) : يجب قيد الترخيص في سجل العلامات التجارية ، ولا يكون للترخيص أثره قبل الغير إلا بعد قيده في هذا السجل والإشهار عنه وفقاً للإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٢٦) : يشطب قيد الترخيص من السجل بناء على طلب مالك العلامة أو المستفيد من الترخيص بعد تقديم ما يثبت انتهاء أو فسخ عقد الترخيص .
وعلى المسجل أن يخطر الطرف الآخر بطلب شطب الترخيص وله في هذه الحالة الاعتراض على ذلك وفقاً للإجراءات والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .

الباب الثاني المحتوى والبيانات التجارية

البيانات التجارية

مادة (٢٧) : يعتبر بياناً تجارياً أي إيضاح يتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتي :

١ - عدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها .

٢ - الجهة أو البلد التي صنعت فيها البضائع أو أنتجت .

٣ - طريقة صنعها أو إنتاجها .

٤ - العناصر الداخلة في تركيبها .

٥ - اسم أو صفات المنتج أو الصانع .

٦ - وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية .

٧ - الاسم أو الشكل الذي تعرف به بعض البضائع أو تقوم عادة .

مادة (٢٨) : يجب أن يكون البيان التجاري مطابقاً للحقيقة من جميع الوجوه ، سواء كان موضوعاً على نفس المنتجات أو على المحال أو المخازن أو على عنوانينها أو على الأغلفة أو القوائم أو الرسائل أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يستعمل في عرض البضاعة على الجمهور .

مادة (٢٩) : لا يجوز وضع اسم البائع أو عنوانه على منتجات وارددة من بلاد غير التي يحصل فيها البيع ، ما لم يكن مقترناً ببيان دقيق مكتوب بحروف ظاهرة عن البلد أو الجهة التي صنعت أو أنتجت فيها .

ولا يجوز للأشخاص المقيمين في جهة ذات شهرة في إنتاج بعض المنتجات أو صنعوا ، الذين يتجررون في منتجات مشابهة وارددة من جهات أخرى ، أن يضعوا عليها علاماتهم إذا كان من شأنها أن تضل الجمهور فيما يتعلق بمصدر تلك المنتجات ، حتى لو كانت العلامات لا تشتمل على أسماء هؤلاء الأشخاص أو عنوانينهم ، ما لم تتخذ التدابير الكفيلة بمنع أي لبس .

مادة (٣٠) : لا يجوز للصانع أن يستعمل اسم الجهة التي يوجد له فيها مصنع رئيسي فيما يصنع لحسابه من منتجات في جهة أخرى ما لم يقتربن هذا الاسم ببيان الجهة الأخيرة على وجه يمتنع معه كل لبس .

مادة (٣١) : لا يجوز ذكر جوائز أو ميداليات أو دبلومات أو درجات فخرية من أي نوع كان إلا بالنسبة إلى المنتجات التي تتطابق عليها هذه المميزات ، وبالنسبة إلى الأشخاص والعناوين التجارية التي منحت لهم أو إلى من ألت إليهم حقوقها ، على أن يشتمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها والمعارض أو المباريات التي منحت فيها .
ولا يجوز لمن اشتراك مع آخرين في عرض منتجاته أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التي منحت للمعروضات المشتركة ، ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

مادة (٣٢) : إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الدالة في تركيبها من العوامل التي يعتد بها في تقدير قيمتها ، جاز بقرار من وزارة التجارة والصناعة منع استيراد تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بياناً أو أكثر من هذه البيانات .
ويحدد بقرار من وزارة التجارة والصناعة الكيفية التي توضع بها البيانات على المنتجات والإجراءات التي يستعاض عنها بها عند عدم إمكان ذلك ، على أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية .

الباب الثالث

الحماية من المنافسة غير المشروعية

وحماية الأسرار التجارية

مادة (٣٣) : يحظر على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين القيام بأية أعمال تنافسية تخالف الممارسة الشريرة للصناعة أو التجارة ، ويشمل الحظر بصفة خاصة :
١ - الأعمال التي من شأنها أن تحدث لبساً مع منشأة أو سلعة أو خدمة عند ممارسة أي نشاط صناعي أو تجاري .

٢ - الادعاء دون مبرر وعلى خلاف الحقيقة ضد أى منتج تجاري أو صناعي بقصد

النيل من شهرته أو سمعته أو الثقة فيه .

٣ - استخدام بيانات أو ادعاءات عند ممارسة أى نشاط صناعي أو تجاري ينجم

عنها تضليل الجمهور فيما يخص السمات المميزة للسلع والخدمات .

مادة (٣٤) : يحظر على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إفشاء الأسرار التجارية التي تكون بحوزتهم بطريقة تتعارض مع الممارسة الشريفة للتجارة ، ويعد العمل التجارى أو الصناعى سرياً إذا كان بطبعته غير معروف ، أو كانت قيمته التجارية مستمدة من سريته ، أو اتخذت بشأنه تدابير معقولة لحفظه على سريته ، أو لم يكن من السهل على الشخص العادى فى ذات المجال الوصول إليه .

ويعد من قبيل إفشاء الأسرار التجارية ، الاستفادة من بيانات الاختبارات أو البيانات السرية الأخرى التى تقدم إلى السلطة المختصة للحصول على الموافقة التسويقية الالازمة لمستحضرات صيدلية أو منتجات زراعية يدخل فيها مواد كيميائية جديدة إذا كان قد بذل فى سبيل التوصل إليها جهد ملحوظ .

باب الرابع

الجزاءات

مادة (٣٥) : يعقوب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز ألفى ريال عماني أو بإحدى

هاتين العقوبتين :

١ - كل من زور علامه تم تسجيلها طبقاً للقانون ، أو قلدتها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل وهو سوء النية علامه مزورة أو مقلدة .

٢ - كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامه مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

٣ - كل من استخدم بسوء نية علامه مطابقة أو مشابهة لعلامه معروفة مسجلة أو غير مسجلة بدرجة تدعو إلى اللبس ، ويشرط في حالة العلامه المعروفة غير المسجلة أن تتطابق أو تتشابه البضائع أو الخدمات .

٤ - كل من خالف وهو سيء النية الأحكام الخاصة بالبيانات التجارية .

٥ - كل من خالف عمداً الأحكام المتعلقة بالمنافسة غير المشروعة وحماية الأسرار

التجارية .

مادة (٣٦) : يجوز لمالك العلامة في كل وقت ، ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى تجارية أو جزائية ، أن يستصدر ، بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل العلامة ، أمرا من رئيس المحكمة التجارية باتخاذ الإجراءات التحفظية الالزمة وعلى الأخص حجز الآلات أو أية أدوات تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكذا المنتجات أو البضائع وعنوانين الحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون وضعت عليها العلامة أو البيانات موضوع الجريمة .

ويجوز إجراء هذا الحجز عند استيراد البضائع من الخارج ، ويجوز أن يشمل الأمر الصادر ندب خبير أو أكثر لمعاونة القائم بالحجز على عمله وإلزام الطالب بتقديم كفالة .

مادة (٣٧) : تعتبر إجراءات الحجز المنصوص عليها في المادة السابقة باطلة إذا لم تتبع ، خلال ثمانية أيام من توقيع الحجز برفع دعوى تعويض أو إبلاغ الإدعاء العام ضد من اتخذ بشأنه هذه الإجراءات .

مادة (٣٨) : يجوز للمحكمة المختصة ، في أية دعوى تجارية أو جزائية أن تقضى بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تحجزها فيما بعد ، لاسترداد ثمنها من التعويضات أو الغرامات ، أو للتصريف فيها بآية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة .

ويجوز لها كذلك أن تأمر بإتلاف العلامات غير القانونية وأن تأمر عند الاقتضاء بإتلاف المنتجات والأغلفة ومعدات الحزم وعنوانين الحال والكتالوجات وغيرها من الأشياء التي تحمل هذه العلامات أو تحمل بيانات غير قانونية وكذلك إتلاف الآلات والأدوات التي استعملت بصفة خاصة في عملية التزويد ، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم في الجريدة الرسمية على نفقة المحكوم عليه .

أحكام ختامية

مادة (٣٩) : الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون سواء أكانت لهم صفة صناعية أو تجارية أو لم تكن ، والذين يتولون مراقبة منتجات أو خدمات معينة أو فحصها فيما يختص بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو أدائها أو صفاتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى لها يجوز الترخيص لهم بتسجيل علامة تكون مخصصة للدلالة على أجراء المراقبة أو الفحص وذلك عندما يرى وزير التجارة والصناعة في الترخيص تحقيقاً لصالحة عامة .

ويترتب على تسجيل مثل هذه العلامة جميع الآثار المنصوص عليها في هذا القانون على أنه لا يجوز انتقال ملكيتها إلا بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة .

مادة (٤٠) : ينص في اللائحة التنفيذية على الأحكام التي تكفل الحماية الوقتية للعلامات التي تكون موضوعة على منتجات أو بضائع معروضة في المعارض الأهلية أو الدولية التي تقام في عمان أو أحد البلدان التي تعامل عمان معاملة المثل ، ويعين وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره هذه المعارض .

مادة (٤١) : تعتبر نافذة وتطبق بموجب هذا القانون أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف والثنائية التي تكون سلطنة عمان طرفاً فيها أو قد تصبح فيما بعد طرفاً فيها والتي تنظم حقوق مواطني الدول الأطراف في تلك المعاهدات والاتفاقيات أو الأشخاص الذين يعاملون معاملتهم فيما يتعلق بالعلامات والبيانات التجارية .

مادة (٤٢) : يكون للأجانب نفس الحقوق التي يكفلها هذا القانون لمواطني سلطنة عمان بشرط أن يكونوا من المواطنين أو المقيمين في الدول التي تعامل مواطني سلطنة عمان معاملة المثل .

مادة (٤٣) : تبين اللائحة التنفيذية الأحكام التفصيلية لهذا القانون وعلى الأخص ما يلى :

١ - تنظيم مراقبة تسجيل العلامات وامساك السجلات والمحفوظات الخاصة بها .

٢ - الأوضاع والشروط والمواعيد المتعلقة بإجراءات التسجيل .

٣ - تقسيم جميع المنتجات- لغرض التسجيل - إلى فئات تبعاً لنوعها أو جنسها .

٤ - الرسوم الخاصة بتسلیم الصور والشهادات وبمختلف الأعمال والتأشيرات

المنصوص عليها في هذا القانون على كل إجراء من إجراءات تنفيذ هذا القانون .

مادة (٤٤) : يكون للموظفين الذين يعينهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه حق التفتيش والرقابة

فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون ، ولهم اتخاذ الإجراءات التي تحددها لهم

اللائحة التنفيذية .

تم التعديل رقم ١٧٥ وحيث أنه يقتضي ذلك تعيينه رئيساً لجنة التفتيش والرقابة

فيما يتعلق بالتفتيش والرقابة في المنشآت التي تمارس نشاطاً في مجال الصناعة والتجارة : (٣) فصل

بيانياً في الحالات التي تتحقق فيها ظروف تفتيشها تختصها بالجهة :

بيانياً في الحالات التي تتحقق فيها ظروف تفتيشها تختصها بالجهة :

بيانياً في الحالات التي تتحقق فيها ظروف تفتيشها تختصها بالجهة :

بيانياً في الحالات التي تتحقق فيها ظروف تفتيشها تختصها بالجهة :

بيانياً في الحالات التي تتحقق فيها ظروف تفتيشها تختصها بالجهة :

بيانياً في الحالات التي تتحقق فيها ظروف تفتيشها تختصها بالجهة :

بيانياً في الحالات التي تتحقق فيها ظروف تفتيشها تختصها بالجهة :

بيانياً في الحالات التي تتحقق فيها ظروف تفتيشها تختصها بالجهة :

بيانياً